

تفسير الأمير عبد القادر الجزائري وسؤال المنهج: دراسة تحليلية

شعيب حيلة
جامعة جيجل (الجزائر)

ملخص:

يدرس هذا المقال تفسير الأمير عبد القادر الجزائري للقرآن الكريم من خلال كتابه «المواقف»، ويفرق بين مستويين من التفسير فيه، هما التفسير الإشاري الذي يعرف به عدد من علماء التصوف، والتفسير التقليدي بمختلف مدارسهم. اشتملت الدراسة إضافة إلى هذين المستويين مدخلا، وخاتمة ذكرنا فيها نتائجها.

وقد وجدنا أن أكثر ما ورد في «المواقف» من التفسير أصله الإلقاء الروحي لا الاكتساب، ولأجل هذا يسمى عمله بالتفسير الإشاري. كذلك نجد أن الأمير عبد القادر ذكر على منهجه، وهو منهج أهل التصوف عامة، واحتج له بالكتاب والسنة. ينبغي لقارئ التفسير الإشاري أن يميز بين القرآن نصا وخطابا، إذ الإلقاء الروحي على نحو ما درسناه عند الأمير متعلق بالخطاب الموجه إلى المؤلف لا بنص المصحف، ولا تعارض بينه وبين الدرس العلمي، ومثل هذا قد لا يصح أن يُسمى تفسيراً أو تأويلاً والأمير نفسه لا يدعي هذا. حفلت إشارات الأمير عبد القادر بنصوص وروايات عن أهل التصوف، وبذكر لأعلامه. ولم تخلُ مواقف الأمير عبد القادر من الدرس العلمي (الكلاسيكي) للقرآن

الكريم، وقد أبان عن اطلاع واسع على العلوم الإسلامية. واشتملت مواقف الأمير عبد القادر على نظرات نقدية نذكر منها نقده لعلماء الكلام ولعلماء الحديث.

الكلمات المفتاحية: الأمير عبد القادر، التفسير الإشاري، التفسير التقليدي، المواقف، التصوف.

The interpretation of Emir Abdelkader El Djezairi and the question of approach: an analytical study

Abstract:

This article studies the interpretation of Emir Abdelkader El Djezairi of the holy Quran through his book “Al-Mawaqif”, and It differentiates between two levels of interpretation in it, namely the allegorical interpretation (al-tafsir al-ishari) by which a number of scholars of Sufism are known, and the traditional interpretation in its various schools. In addition to these two levels, the study included an introduction and a conclusion in which we mentioned its results.

We found that most of what was mentioned in “Al-Mawaqif” regarding interpretation has its origin in spiritual recital and not acquisition, and for this reason, his work is called the allegorical interpretation. We also find that Emir Abdelkader mentioned his method, which is the approach of Sufism in general, and he invoked the Qur’an and Sunnah for it. The reader of allegorical interpretation should distinguish between the Qur’an as a text and a discourse since the spiritual recital in the manner that we have studied with Emir relates to the discourse addressed to the author and not to the text of the Qur’an, and there is no contradiction between it and the scientific study, and such a may not be called an exegesis or interpretation and the Emir himself does not claim This. The signals of Emir Abdelkader are decorated with texts and narrations about Sufism, and with mention of his flags. “Al-Mawaqif” of Emir Abdelkader was not without the scientific (classic) study of the Holy Qur’an, and he showed wide knowledge of Islamic science. “Al-Mawaqif” of Emir Abdelkader

included critical reviews, including his criticism of scholars of theology and hadith scholars.

Keywords: Emir Abdelkader, the allegorical interpretation, the traditional interpretation, "Al-Mawaqif", Sufism.

مدخل:

شُغل العلماء قديماً وحديثاً بالنص القرآني من جهتي الثبوت والدلالة، وانتهى شغلهم هذا إلى ما سمي علوم القرآن، ومنها علم التفسير الذي بدئ بروايات في غريب القرآن، وبمعاجم في بيان معاني مفرداته، لنقف على مدارس عدة في التفسير، اتخذ أصحابها مناهجَ تباينت تباين مرجعية وعدة كل مفسر، فمنهم من غلبت عنده الرواية من أحاديث وآثارٍ رويت عن الصحابة والتابعين والأئمة مثال ذلك: تفسير ابن جرير الطبري، ومنهم من غلبت عنده الصبغة البلاغية من مثل: جار الله الزمخشري صاحب «الكشاف» و«أساس البلاغة» - في المتقدمين -، ومن مثل: الطاهر ابن عاشور - في المتأخرين -، وظهرت النزعة النحوية عند السمين الحلبي صاحب «الدر المصون» ومعجم «العمدة»، وليست هذه الغلبة إلا معياراً تقنياً في تقسيم وتفكيك مناهج التفسير؛ فإن عُرف عن تفسير فخر الدين الرازي الكبير عنايته بالمسائل العقدية، أو عرف عن القاضي المالكي ابن العربي عنايته بالأحكام الفقهية في تفسيره، فلا ينفي هذا أنهم جميعاً اتكؤوا على الرواية وعلوم الآلة في تواليهم؛ إذ هم علماء مشاركون يأخذون من كل علم ويؤلفون في في علوم شتى.

ولم يُعن المتقدمون في القرون الأربع الأولى - حسب علمنا - بالتأليف في أصول التفسير (أي في مناهجه) إلا شذراتٍ بدئت بها تفاسيرهم، أو إشارات ذكرت استطراداً، ذلك أنهم كانوا متفقين على شروطٍ لا بد يلتزمها المفسر، من دراية بالمعاني والبيان وبلسان العرب وبالناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه... إلخ. بيد أن عدداً من المفسرين رُدَّت تفاسيرهم وأُزري بها من قبل علماء كثيرين، واستدرك المتأخر على المتقدم والمتعاصرون على بعضهم مسائل كثيرة، وأكثر ما رُدَّ من التفاسير سببه المطرّد عقدي من مثل ردود فخر الدين الرازي الأشعري على شيخ المعتزلة أبي عليّ الجبائي، أو لمخالفته الإجماع، من مثل ردود الرازي أيضاً على أبي مسلم الأصفهاني المعتزلي في نفيه النسخ في القرآن الكريم.

وإن كُثرت التفاسير الأثرية والنحوية البلاغية والفقية والعقدية قديماً، والتفاسير الموضوعية والبيانة حديثاً، فإن التفاسير الصوفية الإشارية شذت عن القاعدة منهجاً وعدداً، فتأخر التأليف فيها

وندر، واشتهر فيه من الصوفية أعلام قلة منهم السلمي والتستري والقشيري وابن عربي في فتوحاته لا في ما نسب إليه وهو منه بريء، ولسنا نريد بهذا أن التفسير الإشاري خلا من تفاسير لم يغلب عليها، فأبو إسحاق الثعلبي مثلاً اشتمل تفسيره «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» على نقول عدة عن أهل التصوف الذين تلمذ لهم من أمثال: المحاسبي والجنيد والبسطامي والسلمي.

ولا نرى سبباً لقلّة التفاسير الصوفية إلا انصراف أهل التصوف إلى الزهادة، وإلى نقل التربية الروحية بين المريدين، ونأيهم عن الحكماء من ولادة وأمراء، ولا تغفل أثر مخالفيهم في هذا؛ إذ شاع بين الصوفية أنهم يعرفون بكثرة المنكرين عليهم. وهذا الإنكار باقٍ في زماننا ممتد إلى إغفال تحقيق المخطوطات الصوفية إن قورنت بغيرها. وقد تغفل الدراسات التي لها عُلُقَة بالتفسير الصوفي كتباً ظاهرها لا ينبئ بشيء من التفسير، غير أنها حافلة به، من ذلك كتاب الأمير عبد القادر «المواقف الروحية والفيوضات السبوحية»، الذي ندرسه في هذه الورقة العلمية، هذا الكتاب الذي عني غير واحد بنشره منهم محققه عبد الباقي مفتاح، وطبعته أفضل من غيرها؛ ولأننا لا نملكها بين أيدينا فقد اعتمدنا نسخة دار اليقظة المنشورة سنة 1966.

والقصد من هذه الدراسة جوابٌ إشكال رئيس هو: ما المنهج الذي اتبعه الأمير عبد القادر في تأويله آي القرآن الكريم؟ وإنَّ خطر مثل هذه الدراسات لظاهرٍ في مجالنا التداولي أعني الجزائر، فبها ننفي عن الأمير ما تتلقفه عامة الناس من عند كثيرين من نسبته إلى الابتداع أو الخرافة، أو التهوين من إمامه بعلوم الدين، أو غلبة السياسي فيه على العلم والدين، وبمثل هذه الدراسات نبين عن منهج شيخه الروحي ابن عربي في التفسير أيضاً، وإن كان محمود محمود غراب قد جمع تفسيره في مؤلفه: «رحمة من الرحمن في تفسير وإشارات القرآن من كلام الشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي»، فإن في دراسة تفسير الأمير ما يُستأنس به إجمالاً. وإن كان من سبب لإقدامي على هذه الدراسة فهو أنني لم أقف على من أخلص البحث لمنهج الأمير عبد القادر في التفسير.

الإلقاء الروحي في تفسير الأمير عبد القادر ولوازمه:

القول بالإلقاء الروحي مراعاةً للمجال التداولي الذي نحياه؛ إذ اصطلاح الأمير عبد القادر ومن قبله الشيخ الأكبر ابن عربي هو (الإلقاء السبوح)، يقول عفيف الدين التلمساني في شرح الفصوص: "ويعني بالإلقاء السبوح، الإلقاء الذي من جهة الله سبحانه وتعالى أو من جهة الملك، لا مما يكون من طريق الفكر والعقل؛ فإن السبوح منسوب إلى سبحات الله ومعناه تنزيه الله

تعالى⁽¹⁾. وقد سُمي كتاب الأمير: «المواقف الروحية والفيوضات السبوحية»، ولم يراعَ فيه الاصطلاح الصوفي الدقيق، إذ الأمير نص في مدخل الكتاب على مصطلحي النفث الروحي والإلقاء السبوحى فقال: "هذه نفثاتٌ روحية وإلقاءاتٌ سبوحية، بعلوم وهيبية وأسرار غيبية من وراء طور العقول، وظواهر النقول، خارجة عن أنواع الاكتساب والنظر في كتاب"⁽²⁾. وقد يوحى هذا النص بأن كل ما جاء في الكتاب من مواقف حول آيات قرآنية طريقتهُ الإلقاء السبوحى لا النظر العقلي، وليس كذلك، بل النوع الأول غالبٌ لا غير.

يُظهر الأمير عبد القادر في الموقف الأول من آية: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21] مصدره في التفسير الإشاري، فيُنصُّ على أنه يتلقى القرآن الكريم تلقياً غيبياً روحياً، وتُلقى إليه الإشارات كلها إلا ما ندر من طريق الإلهام⁽³⁾؛ ويستحضر الأمير إيرادات المخالفين فينص على أنه "محفوظ الوارد في المصادر والموارد"⁽⁴⁾، فكلامه باصطلاح القرآن ليس أمانى شياطين، وليس إلقاء شيطانيا بل رحمانيا، وليس من قبيل النظر العقلي لكي يخالطه الخطأ. وهذا التلقي يشمل الأحاديث القدسية أو الربانية باصطلاح الأمير، فقد نص في الموقف الثامن والثلاثين على أنه تلقى حديث: "أنا عند ظن عبدي بي"⁽⁵⁾ بزيادة لفظة (المؤمن).

ويستحضر الأمير أيضا سؤال البدعة، وهو سؤال معهود عند المخالفين، فينسب نفسه إلى (الطريق)، يقول: "وأهل طريقنا -رضي الله عنهم- ما ادَّعوا الإتيان بشيء في الدين جديد، وإنما ادعوا الفهم الجديد في الدين التليد، وساعدهم الخبر المروي أنه لا يكمل فقه الرجل حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة"⁽⁶⁾. ثم يأتي بأخبار ونقول من صحيح ابن حبان، وعن ابن عباس -رضي الله عنه- وعن علي -عليه السلام- في فهم القرآن الكريم ويقيس فعله عليها، ويرجع فينسب نفسه إلى (القوم) ليين أنهم لم يبطلوا ظواهر الآيات، ولم يحصروا الفهم فيهم، ونفيد من هذا أن الأمير عبد القادر لم يبتدع في التأويل منهجا جديدا، وإنما منهجه من منهج أهل التصوف.

(1) شرح فصوص الحكم، عفيف الدين التلمساني، تحقيق: أكبر راشدي نيا، دار الكتب العلمية، [د ط]، [د ت]، ص 36.

(2) المواقف، الأمير عبد القادر الجزائري، دار البقعة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، [د ط]، 1966، ص 9.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 26.

(4) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(5) المرجع نفسه، ص 85.

(6) المرجع نفسه، ص 26.

ويحتاج لمنهجهم بأحاديث وآثار - سواء صح ثبوتها أو ضعف -، وهم أنفسهم (المحققون من أهل الله) عنده، يقول في تأويل ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: 56]: "أي ليعرفون، بإجماع المحققين من أهل الله تعالى، ويؤيده الخبر الوارد في بعض الكتب المنزلة: كنت كنترا مخفياً لم أعرف فأحببت أن أعرف، فخلقت الخلق خلقاً وتعرفت إليهم؛ فبي عرفوني"⁽¹⁾، وظاهر أن إجماع أهل الطريقة مقدّم عنده على النصوص، أي إنه إنما ذكرها للاستئناس، ويحيل الأمير إلى إجماع المحققين من أهل الله في أكثر من موضع، من ذلك احتجاجه بهذا الإجماع على أن الولاية مكتسبة⁽²⁾.

ويجمل الأمير مصدره في الموقف العشرين حين يقول: "طلبتُ من الحق تعالى يجعل لي نورا أكشف به، حتى أعرف ما آتي وما أذر، فقال لي في الحين: ها هو ذا في الكتاب والسنة، فانتبهت حينئذ لقلوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: 15-16]. فعرفت أنه لا نور يرغب فيه الراغبون مثل الاستقامة على الكتابة والسنة"⁽³⁾. يريد الأمير من خلال هذا النص أن يبين للمخالف أن لا تعارض بين منهج أهل التصوف وبين غيرهم من أهل العلم الشرعي، إذ الكل مستند إلى الكتاب والسنة من حيث الأصول، وما الإشارات الصوفية إلا زيادة لا تعارض الظاهر.

نبتدأ بأنموذج أول في تفسير الأمير عبد القادر، قال في تفسير آية: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21]: "أي بالنظر إلى معاملة الحق تعالى لرسوله - صلى الله عليه وسلم -، فإنه أعطاه ومنعه، وضره ونفعه، وسلّط الأعداء عليه، وجعل الحرب دولاً تارة له، وتارة عليه، وقبضه وبسطه أخرى، وأجاب دعاءه وردّه أخرى"⁽⁴⁾.

أول ما نلاحظه تجاوز الأمير لاختلاف القراءة في (أسوة) بين ضم الهمزة وكسرها*، وإغفاله سبب النزول خلافاً لابن جرير الطبري مثلاً الذي قال: "هذا عتاب من الله للمتخلفين عن رسول الله

(1) المواقف، مرجع سابق، ص 39. كرر الخبر في موضع آخر.

ينظر: المرجع نفسه، ص 119.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 134.

(3) المرجع نفسه، ص 62.

(4) المرجع نفسه، ص 27.

* قرأ عاصم بضم كسر الهمزة في لفظ أسوة في كل مواضعه، وقرأ الباقون بكسرها.

-صلى الله عليه وسلم- وعسكره بالمدينة، من المؤمنين به⁽¹⁾، وخلافا لمكي بن أبي طالب⁽²⁾ وابن عطية⁽³⁾ وغيرهم من المفسرين. ولم ينقل الأمير رواية عن صحابي أو تابعي في تفسيرها خلاف كثير من المفسرين أيضا، وفي هذا تجاوز لظاهر الآية، ونظر فيها هو أعم، وردُّ للنصوص إلى الكليات، وللآيات إلى السنن، وهذا منهج أهل التصوف عامة؛ وما جازة مؤلفاتهم في التفسير من حيث الحجم إلا لأنهم يتجاوزون في الغالب مثل هذه المباحث، ولا نقصد بهذا أن أسباب النزول عذمت في مؤلف الأمير ولكنها قليلة⁽⁴⁾.

وهذه النزعة نحو التعميم مطردة عند الأمير، ففي الموقف الثالث من تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: 98-99] يقول: "الخطاب للنبي -صلى الله عليه وسلم- والمراد غيره من أمته (إياك أعني واسمعي يا جارة)*، ومثله في القرآن كثير"⁽⁵⁾. وفي الموقف الثالث عشر يقول: "وقد أمرني الحق تعالى بالتحدث بالنعيم بالأمر العام لرسوله -صلى الله عليه وسلم- بقوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: 11]؛ لأن الأمر له -صلى الله عليه وسلم- أمر لأمته، إلا ما ثبت اختصاصه به"⁽⁶⁾.

نلاحظ ورود المصطلح الصوفي في تفسير الأمير، نريد مصطلحي (القبض) و(البسط)، وهما مصطلحان يكثر ذكرهما في مؤلفات الصوفية، وفي تفاسيرهم مثلما هو الحال عند ابن عجيبة في تفسيره «البحر المديد في تفسير القرآن المجيد»، ويطرّد ذكرُ القبض والبسط عند الأمير في أكثر من

ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح القاضي، مكتبة السواوي للتوزيع، ط4، 1992، ص 344.

(1) جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000، (235/20).
 (2) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمال من فنون علومه، مكي بن أبي طالب، تحقيق: الشاهد البوشيخي وآخرون، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط1، 2008، (5814/9).

(3) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 هـ، (376/4).

(4) من المواضيع التي نص فيها على سبب النزول الموقف الثاني بعد الثلاثمائة.
 ينظر: المواقف، مرجع سابق، ص 1068.

* مثل هذه العبارات الاعتراضية منشؤها أصل الكتاب وهو إملاء، أما العبارة فمثل عربي قديم، يقال في التعريض.
 ينظر: الأمثال، أبو عبيد القاسم ابن سلام، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط1، 1980، ص 65.

(5) المواقف، مرجع سابق، ص 33.

(6) المرجع نفسه، ص 48.

موضع، نحو قوله: "فإن السالك السائر تتلون أحواله دائماً، فتارة قُبُض وتارة بُسَط" (1)، وقد وسم بهما الإيراني عبد الكريم سروش كتابه: «القبض والبسط في الشريعة»، يقول القشيري فيهما: "هما حالتان بعد ترقّي العبد عن حالة الخوف والرجاء، فالقبض: للعارف بمنزلة الخوف للمستأنف والبسط للعارف بمنزلة الرجاء للمستأنف ومن الفصل بين القبض والخوف والبسط والرجاء أن الخوف إنما يكون من شيء في المستقبل إما أن يخاف فوت محبوب أو هجوم محذور، وكذلك الرجاء إنما يكون بتأميل محبوب في المستقبل أو بتطلع زوال محذور وكفاية مكروه في المستأنف" (2).

وليس النظر العقلي في الآيات القرآنية ما يجعل الأمير ينص على العموم أو الخصوص، إنما التلقي السبوحى، فقد تَرَدَّ الآية عامة في ظاهرها وبالعموم يفسرها العلماء، إلا أنه يختار في موقف من المواقف التخصيص، وليس في اختياره نفي للعموم في أصلها. ولإيضاح ذلك يجب أن نميز بين النص والخطاب، فالأمير وأكثر الذين ألفوا في التفسير الإشاري لا ينظرون في النص المقيد كتابةً؛ ولأجل ذلك لا يغرقون في المسائل الفيلولوجية أو اللسانية من قراءاتٍ ونحو و صرف وبيان. إنهم يتلقفون إشاراتٍ من القرآن بوصفه خطاباً موجهاً إليهم رأساً بما لديهم من استعدادٍ باصطلاحهم، وهذه الإشارات تلزمهم ولا تلزم غيرهم، فهي وصفٌ لأحوال لا بيان لمعانٍ تُدرّس، والأمير الذي انتسب إلى طريق القوم ودخل الحضرة الإلهية بجذبة صوفية لا بسلوكٍ فقط، يُظهر هذا في أكثر من موضع، يضحّ هذا في حديثه عن آية: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: 190]، إذ يقول: "ورد الوارد بهذه الآية بعد التي قبلها، فعلمت أن الأمر بجهاد النفس وقتالها هو على وجه مخصوص، ووقتٍ معيّن، وهو ألا يكون إلا في سبيل الله، أي لأجل معرفة الله، وإدخال النفس تحت الأوامر الإلهية" (3). وهذه الإشارة قد لا يصح أن يقال فيها: إنها تفسير أو تأويل، أو إنها تنسب إلى الباطن، أي باطن النص، ولا يصح أن يعترض عليها معترض بظاهرها، أو بالسياق القرآني من لواحق وسوابق، أو باستقراء مواردها في القرآن الكريم، فهي محض إلقاء رוחي يستأنس صاحبه فيه بشيء من الدرس الشرعي؛ قصد التبرير أو صد المخالف عن الإنكار.

ويتجلى التفسير الإشاري عنده في جل المواضع، نضرب لذلك مثلاً مهماً، قال في تأويل قول الحق: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: 64]: "أي إلا ليطيعه كل من أرسل

(1) المرجع نفسه، ص 72.

(2) الرسالة القشيرية، عبد الكريم القشيري، تحقيق: عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة، [د ط]، [د ت]، (1/ 156).

(3) المواقف، مرجع سابق، ص 141.

إليهم المصدق والمكذب، والمهتدي به والضال، وذلك إما طاعة الأمر الظاهر، وإما طاعة المشيئة الباطنة⁽¹⁾، ولم أقف على هذا المعنى عند غيره، وبه يتحقق معنى الحصر في الآية؛ فظهور الضلالة عنده طاعة له يتبين بها الرشد من الغي.

ولأن المنهج عند أهل التصوف -أو طريق القوم كما يسميهم الأمير- واحدٌ في تفسيرهم الإشاري؛ فإنه يكثر النقل عن أعلامهم -فضلاً عن ابن عربي الذي نقل عنه من كتب عدة مثل: «الفتوحات المكية» و«ما لا يعول عليه» - من مثل الشاذلي⁽²⁾ والجنيد⁽³⁾ وأبي يزيد البسطامي⁽⁴⁾ والجيلي⁽⁵⁾ وذو النون⁽⁶⁾ وعبد السلام بن مشيش شيخ الشاذلي⁽⁷⁾ وابن الفارض⁽⁸⁾ والسيوطي⁽⁹⁾ وغيرهم كثير. وقد ينقل عن أمثال ابن عطاء الله السكندري من غير أن ينص على اسمه لأنه معلوم بالضرورة عند القوم حين يقول في أكثر من موقفٍ: "قال في الحكم"⁽¹⁰⁾، وينقل حكايات القوم المتواترة، نحو قوله: "إن عارفا رأى مريدا حزينا، فسأله عن سبب حزنه، فقال له المريد: مات أستاذي، فقال له العارف: ولم جعلت أستاذك من يموت"⁽¹¹⁾، وهذه القصة تذكر في غالب شروح الحكم العطائية، ومن ذكرها من المفسرين ابن عجيبة⁽¹²⁾. مثلها مثل قول البسطامي في آية: ﴿يَوْمَ نَخْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ [مريم "58]: "يا عجباً كيف يحشر إليه جلسه؟"⁽¹³⁾ فقول

(1) المرجع نفسه، ص 83.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 52، ص 62.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 56، ص 142.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 66.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 89.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص 138.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ص 115.

(8) ينظر: المرجع نفسه، ص 1037.

(9) ينظر: المرجع نفسه، ص 1035.

(10) المرجع نفسه، ص 58، ص 70.

(11) المرجع نفسه، ص 59، ص 60.

(12) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، مرجع سابق، (2/375).

(13) المواقف، مرجع سابق، ص 66.

البسطامي مذكور في أكثر المراجع الصوفية، وظاهر أن الأمير نقله عن فتوحات ابن عربي لأنه أتبع النص بإيراد الشيخ الأكبر⁽¹⁾، ومثل نقله قصة اجتماع أبي سعيد الخراز بالنبي -عليه السلام-⁽²⁾.

إن الذي يطالع التفسير من مواقف الأمير عبد القادر أو فتوحات الشيخ الأكبر بوصفها مادة للدراسة أو التعليم قد يقف على إشكالات منها مخالفتهم إجماع المفسرين في مسائل قد لا تحتل الخلاف في ظاهرها، وينبغي ههنا أن نرجع إلى الأصل الذي ذكرناه في مسألة النص والخطاب، فمما خالف فيه الأمير جمهور المفسرين موافقا فيه الشيخ الأكبر، قوله بإيمان فرعون إيماننا كاملا وأن الله لم ينع عليه غير تأخير الإيمان فقط⁽³⁾، وليس قوله هذا تقليدا لابن عربي، فقد وضح في مدخل المواقف أن إشاراته يتلقاها إلهاما من الله، غير أنه استأنس بكلامه، واحتج بما روي عن النبي -عليه السلام- في قبول إيمان اليأس، قال: "فمن قال بعدم إيمان اليأس، فما أمعن النظر"⁽⁴⁾.

الدرس العلمي في تفسير الأمير عبد القادر ومرجعياته:

سبق أن قلنا إن مدخل المواقف أي خطبة الكتاب قد توهم من لم يستقر مادته أن كل ما فيه من قبيل الإلقاء الروحي (السبوحى)، ونحن في هذا المبحث نبين عن خلاف ذلك، بذكر نماذج ارتكز فيها الأمير على الدرس العلمي الشرعي في تفسيره.

نتخذ من شاهد سبق ذكره مثالا عن توسع الأمير في علوم الآلة، فقد وقف عند لام (ليطاع) من قول الحق: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: 64] ونص على أن القول بأنها لام علة أو عاقبة وصيرورة وكون الطاعة طاعة الأمر الظاهر فقط مما يباه التحقيق عنده. واستحضر النحو والصرف في أكثر من موضع، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: 26]: "الجار والمجرور متعلق بمحذوف، أي استقر عليها، أي الأرض... (فَانٍ) اسم فاعل"⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الفتوحات المكية، ابن عربي، عناية: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، [د ط]، [د ت]، (318/1).

(2) ينظر: المواقف، مرجع سابق، ص 103.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 63.

(4) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(5) المرجع نفسه، ص 98.

من عناية الأمير بالاشتقاق قوله في تفسير: ﴿بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ﴾ [سبأ: 41]: "فإن الجن من الاجتئان وهو الاستتار، وكل ما سوى الله فهو مستور بستر العدم"⁽¹⁾، ولكنه إذ يوظف الاشتقاق يرده إلى الاصطلاح الصوفي أي: ستر العدم. ولا يخلو تفسير الأمير من لفتات بيانية، يقول في آية: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: 35-36]: "إنما خص الرجال بالذكر دون النساء؛ لأنه تعالى ذكر الغدو والآصال، وهو كناية عن ملازمة المساجد في هذين الوقتين، وهذا لا يكون من النساء غالباً، والنادر لا اعتبار به ولا حكم له"⁽²⁾. وهذه وقفة لم يلتفت إليها أكثر المفسرين.

وتختصر العدة البلاغية والحس البياني عند الأمير في أكثر من موقف، يقول في آية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: 5]: "عجبتُ من هذه الأخبار لرسوله -صلى الله عليه وسلم-، مع تأكيده بأن!! ثم ألقى الحق إلي: أن المقصود بهذا الخطاب والإخبار العامة الجاهلون بالحق، وأما العارفون فإنهم عرفوه تعالى عين كل شيء في الأرض والسماء... وجل الحق تعالى عن الخطاب بغير فائدة... لأن تأكيد الخبر لا يكون إلا لمنكر أو متردد"⁽³⁾. ولا يلتفت إلى مثل هذه الإشارات إلا من كان مطلعاً على علم المعاني، وقد جمع ههنا بين الاستعداد العلمي وبين التلقي السبوح، ومن ذلك أيضاً ذكر الاستفهام الإنكاري في تأويل قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: 3]⁽⁴⁾. وذكره أيضاً في تأويل قوله تعالى: ﴿أَتَعْلَمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ﴾ [الحجرات: 16]، قال: "الهمزة للاستفهام الإنكاري، ومعناه النهي"⁽⁵⁾.

ومثلاً يستعين الأمير بالمصطلح الصوفي يتوسل أصول الفقه في تفسيره، ويمزج هذا بذلك، يقول في تأويل قول الحق: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ [البقرة: 186]: "فالآية الكريمة وإن كانت مطلقة في ظاهر اللفظ فهي مقيدة بطلب الاستعداد وسؤاله... والاستعدادات الكلية قديمة لم يتعلق بها جعل، وإنما حصلت بالفيض الأقدس الذاتي"⁽⁶⁾، وظاهر أن مثل هذه القول لا يفهمها إلا من اطلع على اصطلاح الصوفية؛ ولأجل ذلك ألف عبد الرزاق

(1) المرجع نفسه، ص 35.

(2) المرجع نفسه، ص 45.

(3) المرجع نفسه، ص 79.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 97.

(5) المرجع نفسه، ص 139.

(6) المرجع نفسه، ص 78.

الكاشاني «معجم اصطلاحات الصوفية»، وحوى معجم محمد التهانوي «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» مصطلحات صوفية عدة.

لا يغفل الأمير ذكر الأحاديث من مراجع المسلمين المعتمدة، من مثل صحيح البخاري ومسلم، والترمذي والحاكم، وقد ينسب للنبي -عليه السلام- حديثاً لا يرى علماء الحديث نسبته إليه، نحو قوله: "قال -عليه الصلاة والسلام- في دعائه: اللهم أرني الأشياء كما هي"⁽¹⁾. وليس ذكر مثل هذه الآثار التي يردّها علماء الحديث وينسبونها إلى الصالحين حكراً على أهل التصوف، فقد ذكره فخر الدين الرازي في ثمانية مواضع من تفسيره⁽²⁾. ومثله قول الأمير: "ورد في الصحيح عنه تعالى، قال: أنا جليس من ذكرني"⁽³⁾، وهذا الحديث يروى عن كعب، فقد قال: "قال موسى -عليه السلام: يا رب أقرب أنت فأنا جليك أم بعيد فأنا ديك؟ قال: يا موسى أنا جليس من ذكرني"⁽⁴⁾، وقد ذكره القشيري في ستة مواضع من تفسيره⁽⁵⁾.

لا يُغفل الأمير إشكالية الثبوت هذه فينصرف إلى نقد منهج من يسميهم (علماء الرسوم) في قبول الحديث ورده، يقول: "وكم من حديث رده علماء الرسوم لعجزهم عن تأويله، وعندهم من علامة وضع الحديث وروده بصفة تُخالف العقل ولا يقبل التأويل حتى يجمع بين مقتضى العقل ومقتضى الحديث، وهؤلاء جعلوا عقولهم أصلاً يرجع إليه الكتاب والسنة... نعوذ بالله من الجهل الذي صورته صورة العلم"⁽⁶⁾. ويريد الأمير بذلك أن علماء الحديث جعلوا من علامات الحديث الموضوع مخالفته بدهاء العقل وصریحه. وتواتر الخبر عند (القوم أهل التصوف) مقدّم عنده، يقول في موضع آخر: "ورد في خبر متواتر متداول بين القوم، وإن ضعّف الحفاظ من علماء الرسم: من عرف نفسه عرف ربه"⁽⁷⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 49.

(2) ينظر: مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 3، 1420 هـ، (1/119)، (2/417)، (6/526)، (13/37)، (21/392)، (22/36)، (22/42)، (24/515).

(3) المواقف، مرجع سابق، ص 65.

(4) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصفهاني، دار السعادة، [د ط]، 1974، (6/42).

(5) ينظر: لطائف الإشارات، عبد الكريم القشيري، تحقيق: إبراهيم السيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط 3، [د ت]، (1/178)، (1/305)، (2/9)، (2/228)، (2/298)، (3/218).

(6) المواقف، مرجع سابق، ص 67.

(7) المرجع نفسه، ص 101.

الخاتمة:

بعد مقدمة في التفسير ومناهجه، عنيّا بدراسة منهج الأمير عبد القادر في التفسير ومرجعياته بين الإلقاء الروحي (السبّوحي) وبين الدرس العلمي، وهذه جملة نتائج نختم بها هذه الدراسة الموجزة.

أكثر ما ورد في مواقف الأمير عبد القادر من التفسير أصله الإلقاء الروحي لا الاكتساب، ولأجل هذا يؤسم عمله بالتفسير الإشاري.

نص الأمير عبد القادر على منهجه، وهو منهج أهل التصوف عامة، واحتج له بالكتاب والسنة.

ينبغي لقارئ التفسير الإشاري أن يميز بين القرآن نصاً وخطاباً، إذ الإلقاء الروحي على نحو ما درسناه عند الأمير متعلق بالخطاب الموجه إلى المؤلف لا بنص المصحف، ولا تعارض بينه وبين الدرس العلمي، ومثل هذا قد لا يصح أن يُسمى تفسيراً أو تأويلاً والأمير نفسه لا يدعي هذا.

حفلت إشارات الأمير عبد القادر بنصوص وروايات عن أهل التصوف، وبذكر لأعلامه.

لم تخلُ مواقف الأمير عبد القادر من الدرس العلمي (الكلاسيكي) للقرآن الكريم، وقد أبان عن اطلاع واسع على علوم الآلة والرواية والأصول.

اشتملت مواقف الأمير عبد القادر على نظرات نقدية نذكر منها نقده لعلماء الكلام ولعلماء الحديث.

مواقف الأمير عبد القادر مدونة خصبة للدرس العلمي، وليبان منهج التفسير الإشاري ومرجعياته.

ثبت المصادر والمراجع:

الأمثال، أبو عبيد القاسم ابن سلام، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط1، 1980.

جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصفهاني، دار السعادة، [د ط]، 1974.

الرسالة القشيرية، عبد الكريم القشيري، تحقيق: عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة، [د ط]، [د ت].

شرح فصوص الحكم، عفيف الدين التلمساني، تحقيق: أكبر راشدي نيا، دار الكتب العلمية، [د ط]، [د ت].

الفتوحات المكية، ابن عربي، عناية: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، [د ط]، [د ت].

لطائف الإشارات، عبد الكريم القشيري، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط3، [د ت].

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 هـ.

مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420 هـ.

المواقف، الأمير عبد القادر الجزائري، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، [د ط]، 1966.

الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه، مكّي بن أبي طالب، تحقيق: الشاهد البوشيخي وآخرون، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط1، 2008.

الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح القاضي، مكتبة السوادى للتوزيع، ط4، 1992.